الانتخابات المقبلة وخيار العراقيين الوحيد

حميد الموسوي

وهكذا يتجاوز البرلمان العراقي عقبة كأداء وهو على مشارف فصله الأخير عقبة ساهم البرلمانيون في صنعها – من حيث يشعرون ومن حيث لايشعرون– ومن حيث يقصدون ولا يقصدون – تلك هي عقبة كركوك وقانون الانتخابات الجديد.

فلقد كانوا في غنى عن كل هذا الهرج والمرج والشد والانفعال والجلسات المكلفة والمتواصلة والاراء المتقاطعة والمتشنجة – والتأجيلات المتلاحقة والاتهامات المتبادلة واحداث فراغات لتدخلات خارجية وخلق فرص واعطاء تسهيلات لاعداء التجربة الديمقراطية لاثارة الشكوك والظنون وزعزعة ثقة المواطن ووضع العصي في عجلة المسيرة ، كانوا في غنى عن كل ذلك لو انهم عملوا باخلاص وصفاء نية وبهدوء وتأن خلال الفصول التشريعية التي تعاقبت على مدار السنوات الاربع المنصرمة.

التغيب المستمر لبعض اعضاء البرلمان والسفر المتواصل والخلافات المستعرة، اسباب ادت الى المزيد من التأجيل والتأجيل للدرجة التي خلفت اكثر من مائة وستين مشروعا وقانونا وبدون تصديق ومن بينها قانون الانتخابات الجديدة وعقدة كركوك ولا يفصلنا سوى اسابيع عن موعد الانتخابات البرلمانية.

ولعل المواطن البسيط على حق حين ارتاب بنوايا البرلمانيين في تعطيل قانون الانتخابات والمماطلة على التصديق على قانون القائمة المفتوحة خاصة وان هذا المواطن المغلوب على امره تتجاذبه السجالات السياسية وتستهدفه الاشاعات المغرضه كونه الحلقة الاضعف والمتضرر الابرز على مدى العهود وتغيير الحكومات.

والآن وبعد عبورنا هذه العقبة واصبحنا على مشارف العملية الانتخابية كيف يعيد السياسيون الثقة للمواطن الذي عاش على زبد الوعود وخرج بخفي حنين من الدورة الانتخابية الاولى؟ ما الذي يجعله مطمئنا للقادمين الجدد؟!!!!

قد تكون القائمة المفتوحة اهون الشرين، بل هي ادعى للأطمئنان، وهذا يعتمد على حرص المواطن في اختيار الاصلح والأقدر والأكفأ والاخلص،الامر الذي يحتم عليه التجرد من العواطف والمجاملات والارتباطات العشائرية والفئوية ووضع مصلحة العراق ومستقبل شعبه فوق كل اعتبار. لاشك ان العراقيين وبكل شرائحهم وعلى مختلف انتماءاتهم وميولهم وطوائفهم ومللهم ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية صاروا على بينة من امرهم واتضح لهم الخيط الابيض من الخيط الاسود، وشخصوا عدوهم، وعرفوا ما يراد بهم ولذا فهم امام خيار واحد للحفاظ على تجربتهم الديمقراطية المحاطة بالمؤامرات الداخلية والخارجية التي تسعى جاهدة لاعادة المسيرة الى الوراء وارجاع العراق الى عهود التسلط الدكتاتوري واساليب الكبت والاضطهاد والعبودية، هذا الخيار يتمثل بالاصرار على منع وصول الصداميين –وتحت اي مسمى– الى السلطة بعدما برزت اصوات تطالب علنا بأشراكهم في العملية السياسية، اصوات داخلية مدعومة ومدفوعة من خلال ارادات اقليمية لها اجندتها واهدافها خاصة وان تلك الجهات تخشى نجاح العملية الديمقراطية في العراق كونها انظمة وراثية واستبدادية ونجاح العملية الديمقراطية في العراق سيثير شعوبها ويدفعها للمطالبة بحقوقها المسلوبة وحرياتها المصادرة. وبما انها على علم بسلوك واساليب دعاة الانقلابات العسكرية في الوصول الى السلطة وبأية وسيلة، وطريقة حكمهم واضطهادهم وهذا ما اثبتته عدة تجارب سابقة، وهذا كله يتناغم ويتماهى مع ما تسلكه تلك الانظمة الاقليمية في حكم شعوبها، لذا فهي تسعى جاهدة للاطاحة بالتجربة العراقية وبأي ثمن ومن خلال اية جهة وبقايا السلطة البائدة هم المنفذ الاقدر في نظر اولئك المتربصين.

من هنا توجب على العراقيين الحذر والدقة في اختيار المرشحين للمرحلة المقبلة اذا ارادوا حماية تجربتهم الرائدة والحفاظ على حريتهم التي استعادوها بانهار من دماء احبتهم واخيارهم وبعد نضال مرير دام عقودا وسنينا سود.

قراءات

أن تكون لنا قضية، أو لا تكون

الراهب اشور ياقو البازي

الشخوص تتبدل والازمان تتحول والمشاكل تأخذ أشكال عصورها ومع كل ما تأخذه بيدها عجلة التغيير يكون الحديث والخطابات الموجهة واحدة مما عليها التغيير أولا وقبل كل شيء، والأهم من كل هذا انها هي التي تغير كل ما حولنا وتحدد نوعا ما مصيرنا، هذا بغض النظر عمّا سبقها من تحليل وتفسير وتفكير وتعديل في العقل. أما الذي نرومه هو أن لاتكون كلماتنا ناتجة عن تأثر ظاهر وتحفز خارجي أشبه ما يكون أنه جرّ جرّاً لأن ينطق بعدما حل ما حل من تغيير كنا وكأنها في حال سبات مثل أهل الكهف.

وفي هذا السياق علينا مراجعة ذواتنا، فنحن غالباً ما يزدحم جوابنا، أو حديثنا حول موضوع ما، مما يخفي بطبيعة الحال الصواب الموجود فيه، وهذه هي الحال عندما تجتر الأفكار وتبلى، ولا يصبح للمفردة معنى إلا بعد مصاحبتها بمفردات مثلها لتغطيها نفسها، وكل هذا يحدونا إلى القول بأن زماننا قد انتقل، بالرغم من تخصصيته، من البساطة إلى الكثافة والتعقيد رغما عن تسهيله الكثير من الأمور وجعله للعالم قرية صغيرة، إلا انه اخضعه لنظام معقد يبعد كل البعد عن الطبيعة وأنظمتها التي يستطيع الجميع التوافق معها بسهولة كبيرة.

وهذا ما يدعو بليز باسكال لأن يقول: "تراه يكتب كتاباً ضخماً لأنه لا يجد الوقت لكي يكتب كتاباً صغيراً"، كل هذا ينصبّ في المقدرة على تحديد الهدف وانتقاء الوسائل ضمن دلالات اللغة، فالكلام الكثير دليل على الفقر، أما البساطة فتستلزم مجهودا طويلا مثلما يلزمنا من وقت لاستخراج غرامات من الذهب موجودة في أكوام من التراب. إن الكتابة تتطلب من الناس الدخول إلى مكامن ذواتهم ليصلوا إلى النقطة المركزية التي تلتقي وتتلاقم فيها جميعا. أن تكون لنا قضية، أو لا تكون هنا تكمن مصداقية الدوافع الأساسية للكتابة، فجل ما نخشاه أن تكون كتاباتنا لمجرد الكتابة وابداء الديمومة واظهار المواصلة، ولكن الأهم هو إيماننا بوجود المحفز والدافع وهو –كما لو كانت الحال دائمة– الإنسان وما له علينا وما لنا عنده.

فأن تكون كلماتنا حيّةً تتدفق لحينها وفي وقتها لتنصبّ في جداول تروي أراض عطشى هو بدّ لابدّ منه أفضل من أن تكون مياها راكدة إلى بحر طويل عريض لا فرق ان دخلته أو لم تدخله، فهو بحر بها ومن دونها بلا أدنى تغيير. فتحديث حديثنا واجب إنساني تنشد فيه أهدافا سامية وتبلغ به رسالتنا على أتم وجه. وهكذا نكتفي بهذا القدر من الحديث لأن الكلام الذي لا نقوله هو ملح المحادثة، والسلام.

سأنتخب، ولكن

علياء الانصاري

في غمرة الحمى الانتخابية التي أصابت الجميع، والتي أرتفعت درجتها الى فوق الاربعين خاصة بالنسبة لاعضاء البرلمان بما شل فيهم الحركة، ودفع الناس الى أن يلعنوا دكتاتورية الديمقراطية التي فشل الجميع الى الآن في فهمها وبالتالي تطبيقها كحل سحري لجميع المشاكل!!

ترتسم علامة استفهام كبرى في داخل كل واحد فينا: هل سأنتخب؟! هل سأذهب مرة اخرى الى صناديق الاقتراع، وأعطي صوتي لاحدهم؟!

كيف سأختار؟ هل ستكون القائمة مغلقة أم مفتوحة؟! والقائمة المغلقة والمفتوحة، حديث المقاهي والمجالس والمثقفين والسياسين وصال ا لسوق والباعة وبرامج الفضائيات ورجال الاعلام، وأطفالنا في حواراتهم الساخنة وربما دخلت حتى في لعبهم ومرحهم... ليبقى الجميع يلعب ويتنادر ويتحاور ويتساءل: هل ستكون مفتوحة أم مغلقة؟! وأيهما أنفع؟ تارة للشعب أنفع، وتارة للاحزاب الحاكمة أنفع، فأي من سينتصر البرلمان، اعضاء البرلمان الذين اعطينا اصواتنا لهم قبل أربع سنين؟! من يدري؟! ربما هذا الامر دخل في غيبيات هذا العالم!! ولان حمى الانتخابات تتصاعد يوميا، فأن الاسئلة مازالت تدور في أذهان الناس وأنديتهم، ويزداد معها قلقهم وتوترهم، وحزنهم وربما خوفهم أيضا، ولأني واحدة من هؤلاء الناس، فأني ايضا أزداد حيرة وتوجسا وقلقا، من كل الذي يدور حولي، ولكن.....

ولكني أعرف ما أريد، سأنتخب بشرط واحد، سأنتخب مهما كانت نوعية القائمة... مغلقة أم مفتوحة، سأنتخب سواء صوت البرلمان على منافعه الخاصة ام منافع الناس.... سأنتخب ولكن بشرط واحد.....

أن يشرع البرلمان تشريعا قبل ان يختم أعماله ويغادرنا... تشريعا ينص على تخفيض رواتب اعضاء البرلمان الى النصف، وأن يتم استعادة الفروق من الاعضاء السابقين الى خزينة الدولة، وأن تسحب منهم جميع الامتيازات التي اخذوها خلال الفترة الماضية من جوازات واراض واملاك، لكي يثبتوا للشعب انهم جاءوا لاجله، وانهم اوفياء لذلك القسم الذي قطعوه امام الله والتاريخ، أنهم سيخدمون هذا البلد واهله! وأن يعرف كل من يفكر بترشيح نفسه للدورة الجديدة، ان راتبه سيصبح للنصف، وستلغى منه الكثير من الامتيازات، وان دوره في البرلمان مبني على أساس خدمة الشعب وتحقيق أحلامه التي ما برحت تراوده منذ ستين، والتي حتى وان سكتت شهريار عن الكلام المباح عند الصباح، فأن احلامه لن تسكت وأن تبلغ الصباح!

عندها، سترى ان حمى الانتخابات ستصل درجتها الى السبع والثلاثين درجة، وسيهدأ غليان الشارع والاسئلة والاحداث والتوتر النفسي والقلق وربما حتى الانفجارات والعبوات!! ربما سيقول البعض: 'بأن خفض راتب البرلماني الى النصف، لا يعني شيئا، فسيبقى راتبه مقارنة برواتب بقية الشعب مرتفعا، نريد ان يكون مقدار راتبه متناسبا شيئا ما مع الراتب العام'.

وأقول: لنبدأ بالخطوة الاولى، الى النصف، وربما حتى اربع سنين قادمة ستفكر بخفضها الى الربع... المهم ان نبدأ الخطوة الاولى في تصحيح العملية السياسية، او تصحيح ثقافة العملية السياسية القائمة على اساس خدمة الشعب وليس خدمة المصلحة الخاصة، لقد كان التأسيس لثقافة العملية السياسية تأسيسا خاطئا، مبنيا على أساس 'كم سأربح؟ لماذا يربح غيري وانا جالس، هل هو أفضل مني، لارشح وأصبح مثله؟!'.

نحن بحاجة الى زمن، لكي نأسس الى ثقافة جديدة واعية مبنية على أسس صحيحة، خدمة الشعب، والارتقاء بالوطن.

لذلك سأنتخب، ولكن بشرطي هذا.

* مديرة منظمة بنت الرافدين.

من اجل مشاركة المغتربين العراقيين في الانتخابات البرلمانية المقبلة

عايد عزيز ملاخا

يحتاج العراق الى جهد كل ابنائه العراقيين المخلصين، ان كانوا داخل العراق ام خارجه. ليكونوا دعامة قوية، وركيزة اساسية لمسيرة العراق الديمقراطية والامنية المقبلة. ان ملايين العراقيين الذين هجرتهم الاوضاع الاستثنائية الشاذة التي سادت في الوطن منذ عقود طويلة كانت السبب الرئيسي في الهجرة الجماعية من العراق طلبا للامان والاستقرار خارجه. كما ان هؤلاء البشر الكثيرين منهم كانوا مضطهدين واجبروا على الهجرة من اجل الخلاص من الوضع الذي كان سائدا في الوطن سنوات طويلة. ان سنوات الهجرة اكسبت العراقي المغترب الخبرة في عملية البناء الديمقراطي في البلد الذي يعيش فيه، ويمكن الاستفادة من خبراتهم وامكانياتهم الاقتصادية في اقامة المشاريع النافعة المنتجة في البلد. ان الحجج والاسباب في الغاء حق اربع او خمسة ملايين عراقي خارج الوطن من المساهمة في نهضة وطنهم والمشاركة في الانتخابات، هو خسارة كبيرة للعراق، وسيحرم هؤلاء الملايين من حقهم الدستوري في الانتخاب والترشيح. ان الصيغ التي طرحت من قبل بعض النواب داخل البرلمان العراقي لتبرير عدم اشراك عراقيّ الخارج في العملية الانتخابية المقبلة غير منطقية وغير عادلة على الاطلاق. تطالب الحكومة العراقية، والمفوضية العليا للانتخابات، بتجاوز الصعوبات الوهمية التي تقف حجر عثرة في مشاركة عراقي المهجر في الانتخابات البرلمانية المقبلة. نحن على يقين لا احد من العراقيين كان يروم ادارة ظهره لاهله واقاربه في الوطن لكن ظروف العراق غير الطبيعية ادت الى هذه النتيجة. ان المغترب جسده فقط في الغربة، فكره وضميره في وطنه العرق، وهذا ما نلمسه يوميا بحق وحقيقة نتيجة متابعتنا لاخبار الوطن لحظة بلحظة. ان وسائل الاتصالات المتطورة اضحت الكرة الارضية قرية صغيرة. ان العراقي يطمح في المساهمة في بناء وطنه اينما وجد. وان مساهمته في الانتخابات القادمة هي احدى الوسائل التعبيرية التي من خلالها يستطيع المغترب ابداء رأيه في الحكم والعملية السياسية التي تطمح ان تكون لصالح شعبنا ووطننا، من اجل غد افضل للعراق الحر الديمقراطي. ان وضع فيتو على اشراك عراقي الخارج وحرمانهم من الاستحقاق الانتخابي، تكون نتيجته انخفاضا عموميا لنسبة مشاركة العراقيين في الانتخابات العامة في البلاد. ان المغترب يطمح ان يختار من يمثله في البرلمان العراقي القادم، وفق ثوابت وانجازات على ارض الواقع. ان المشاركة في الانتخابات هو دليل الوعي السياسي للمجتمع، وان مقياس نسبة المشاركة في العملية الانتخابية لاي دولة له علاقة وثيقة بالمستوى الثقافي والسياسي لذلك البلد. ان مشاركة عراقي الخارج برسم اطار مساهمة سياسية شفافة في الانتخابات الوطنية العراقية المقبلة، المقرر اجراؤها يوم ١٦ / ١٠ / ٢٠١٠. انه حق قانوني ودستوري. ان الاستحقاق الانتخابي المقبل هو مرحلة حاسمة لمستقبل الوطن. تدعو العراقيين اينما وجدوا المساهمة فيها كما تدعو الحكومة العراقية بأن لا يحرموا هؤلاء من المشاركة في خدمة العراق الذي حرموا منه نتيجة الهجرة والنزوح من وطنهم نتيجة الحروب المستمرة والاضطهادات السياسية والعرقية والاثنية والطائفية، ونكون بذلك قد عززنا الوحدة الوطنية المنشودة. كما ونسعى جميعا على سكة التغيير الديمقراطي المؤدي حتما الى الحداثة والتنمية الاقتصادية الشاملة، وضرورة اقرار وتثبيت قوة الدولة وتطبيق القوانين من خلال اشاعة العدل والمساواة والتركيز على نشر ثقافة الدفاع عن حقوق المواطن، وشمول كل اطياف الشعب العراقي بالمساواة دون تفريق او تميز بسبب الدين او المذهب او القومية، واعتبار الكل متساوين امام القانون.كما ويطمح عراقيو الخارج ان يتمتع اهلهم واقاربهم داخل الوطن بالامن والامان الذي افتقدوه منذ مدة طويلة. ان التركيز على استتباب الوضع الامني في العراق هو ركيزة اساسية من اجل اقامة مشاريع سيساهم فيها اصحاب رؤوس الاموال والخبرة من عراقيي المهجر وبذا تكون قضينا على ركن اساسي من اركان الارهاب الذي يحاول استغلال البطالة والضيق المادي لدى الشباب واغرائهم للقيام باعمال ارهابية مخلة بأمن الوطن والمواطن.مرة اخرى نطالب الحكومة العراقية الاقرار بمشاركة عراقيي المهجر في الاستحقاق الانتخابي المقبل في الوطن.

المكونات والكوتة

اليرشيت نوح

جميلة هي العملية الديمقراطية والاجمل منها حسن تطبيقها وبطريقة شفافة دون اللجوء للكسب غير المشروع عندئذ تتحول العملية عن مسارها الصحيح لتسلك اتجاهات قد تتناول العملية في الصميم لتتحول بعد ذلك الى مجرد خلق الاتهامات وتبادلها بين اطراف العملية وتخلق سجالات عبثية اقل ما يقال عنها انها اصبحت بديلا للديمقراطية المطلوبة لذا علينا ونحن لازلنا في بداية الطريق الديمقراطي ان ننظر وبعين ثاقبة الى تجارب وممارسات الاخرين الذين سبقونا في هذا العملية ونستفيد بالقدر الذي يناسب اوضاعنا ومجتمعاتنا من تلك التجارب لتتحول الى ادوات تخدم العملية برمتها.

ومن تلك الممارسات المشرقة ظهر نظام الكوتا الذي تفسيره بالمقاعد المحجوزة سلفا للمكونات الصغيرة والذي يضمن تمثيلا عادلا لهذه المكونات، ونقصد بالتمثيل العادل عدم اللجوء الى تهميش تلك المكونات بل اعطائها ما يجعل تمثيلها يناسب حجمها الحقيقي بشكل تقريبي دون التشكيك بذلك بحجة او باخرى.

ولنجاح هذه العملية ينبغي من الطرف الاخر اي المكونات ان تعي ماهية الكوتة وان تجرى عملية تثقيف المكونات بهذه الممارسة التي تضمن حقوقهم واختيار مرشحيهم بشكل ديمقراطي وبكل حرية، وليعلم كل فرد ان صوته يجب ان يذهب الى مرشحي مكونه لعدة اسباب منها الوصول الى الحجم الحقيقي لناخبي كل مكون وضمان الممارسة الداخلية والاختيار للافضل من بين المرشحين ضمن المكون ذاته.

ان بروز الحالة الوطنية في معظم الكتل جعلها تنفتح على هذه المكونات وتحاول جذب المرشحين من هذه المكونات وادخالهم ضمن قوائمها،

ان هذه العملية تبشر بثقافة قبول الاخر وجعله يتبوأ المركز اللائق به الا انه قد يؤثر من الجانب الاخر على الحجم الحقيقي للمكون ذاته وعليه فان هذه المعطيات هي امام ناخب المكون العزيز وعليه ان يدلي بصوته لمن يشاء هو، وان مشاركته هي اعز ما يمكن ان يقدمه لمكونه وبلده العزيز ضمانا لنجاح العملية الديمقراطية وبالتالي تحقيق الامال المنشودة في بناء هذا البلد العزيز.

الديمقراطية إزاء الأبواب الموصدة

أ.د. سيار الجَميل

" متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" عمر بن الخطاب (رض)

معنى الديمقراطية

لدينا نحن العرب ومعنا اغلب مجتمعات العالم الإسلامي، جملة مشكلات صعبة لا يمكننا تجاوزها أبدا من دون معرفتها والاعتراف بها. إن من السذاجة والبلادة، التصفيق لمفاهيم الديمقراطية من دون فهم معانيها وإدراك تجاربها التاريخية لدى الشعوب، ومن دون معالجة عوائق ممارستها وتطبيقاتها في أي مجتمع من مجتمعاتنا التي لا يمكن ان تسير على الطريق المستقيم بلا تأسيس أي قطيعة جذرية بين الذي يتمكن في العقليات والأهليات من نزوعات وأهواء وأفكار وبين الذي تقوم عليه الحياة الديمقراطية الحقيقية التي لا تختصر بحكم الشعب نفسه بنفسه، بل بأكثر من ذلك بكثير وخصوصا الإيمان بالحريات العامة والشخصية والسياسية وعمل المؤسسات واحترام حقوق الانسان وتوفير الواجبات له والاعتراف بحقوق المرأة.. وان كل ذلك لا يمكن ممارسته من قبل الناس يتشدقون بالديمقراطية زيفا وبهتانا. ولعل من اغرب ما تشهده التحولات البنيوية الكبيرة في منطقتنا العربية وعالمنا الإسلامي استخدام "نماذج ديمقراطية" في واقع مليء بالتناقضات وفي مناخ تغيب عنه الروح الديمقراطية والمبادئ الديمقراطية والأساليب الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية.. لقد مضى نصف قرن شهدت اغلب مجتمعاتنا ممارسات بشعة وتجارب دموية لا تعرف أي معنى للديمقراطية أبدا، وقد ترسخت الصور الاستبدادية والأفكار الأحادية والمؤدلجات والأحزاب العقائدية والجماعات الدينية والتكفيرية التي أماتت المجتمع المدني في أكثر من مكان.. وسيطرت حكومات عدة على شعوب حيوية ونشيطة ومنتجة سحقت فيها روح المثابرة وأطفأت شعلة المنافسة وسحقت قوة التباين وأماتت التفكير الحر..

ماهية الديمقراطية

إن الديمقراطية لم يلدها دين ولا شرع ولا فقه ولا مرجع ولا مذهب ولا طائفة ولا حزب معين ولا حوزة ولا هيئة أو تاريخ معين.. إنها ظاهرة تاريخية وإنسانية قديمة الفكر، ومتجددة المبادئ وحديثة التكوين وواسعة المضامين، وهي نتاج كفاح ونضال الإنسان ضد الطغيان والاستبداد والاستعباد والظلم والتحزب والتكتل والدكتاتورية والتهميش والعنصرية.. إنها ثمرة تاريخ فلسفات مجتمعات مدنية من اجل الحرية في كل مكان من هذا الوجود.. إنها أسلوب عمل مؤسسي منفتح وطريقة حياة في التعبير الحر وصنع القرار المسئول عن فكر سياسي يغير صاحبه من خلاله انه يلبي حاجات الواقع وضروراته. إنها لا تمشي على أجندة محاطة بأسيجة ولا تعمل من اجل سلطة ولا تتفاعل من اجل أن يقال بأنها "تجربة ديمقراطية"! الديمقراطية لا يمكنها أن تنضج في بيئة مليئة بالتناقضات، وتعج بالتخلف وعادات وطقوس تكبل المجتمعات بالأغلال.. الديمقراطية لا تلغي دور المرأة وتحجّرها وتخلقها وتقمطها وتلغي دورها الحيوي في بناء المجتمع! إن على من يمارس الديمقراطية أن يدرك معانيها لا أن يقتصر على ترديد شعاراتها التي باتت رخيصة جدا.. والديمقراطية لا يمكن استخدامها في بيئة متورمة بالأمراض والسيئات يسودها الاضطراب والعنف الشديد ويعاني المجتمع من تناقضات رهيبة ومن صراعات دموية صارخة.. إن الديمقراطية تتمثل باحترام إرادة الإنسان الفرد ومشاعره وعمله وأفكاره.. الديمقراطية لا تسمح لك باسترداد التاريخ لتحاكم به الحاضر. إن الديمقراطية ليست لها مقاييس لعادات هذا الشعب أو ذاك أو لهذا الدين أو ذاك أو لهذه العصبة السياسية أو تلك الجماعة..!

هل العرب ديمقراطيون؟

كتب أمير البيان شكيب أرسلان مقالا منذ قرن مضى بعنوان "العرب ديمقراطيون" يقول فيه إن العرب ديمقراطيون!! وقد أتى بأدلة ساذجة جدا ليست أقل مما يأتي به اليوم كتاب عرب ومفكرون لا يعدون ولا يحصون وهم يؤكدون أنهم من الديمقراطيين وإن تجربتهم ديمقراطية، بل ويصل الهوس إلى حد كيفية تصديرها إلى الشعوب الأخرى.. بل ويتبرع حتى الوعاظ ليتكلموا بالديمقراطية وأنهم من الديمقراطيين من دون الآخرين!! إنني على الرغم من احترامي للأستاذ شكيب أرسلان واعتزازي بتاريخ نضاله أيام القضية العربية، إلا أنني وجدته ساذجا جدا عندما اعتقد بأن الديمقراطية عند العرب هي أفضل مما لدى الأمم الأخرى، متخذا بعض أمثلته من عادات شخصية أو تقاليد قبلية.. انه كمن لا يعرف بأن "الديمقراطية" هي أسلوب حياة ونظام تفكير حر وركام خبرات وتقاليد عالية المستوى بدءا بالمؤسسات وانتهاء بالأفراد.. لا تنتهي بعادة العرب قديما أو حديثا التخاضع لملوكهم وأمرائهم كما تتخاضع أمراؤها وملوكها سائر الأمم.. وليس إن خاطب رجال القبيلة شيخهم باسمه أو بـ"أبو فلان" أنهم غدوا من الديمقراطيين؟! ويبدو أن شكيب ارسلان لم يقرأ تاريخنا وواقعنا السياسي والاجتماعي جيدا ليدرك كيف كانت طبيعة الاستبداد الشرقي في الدولة وكيف هي طبيعة الرعب المسيطر على المجتمع جراء القوى المهيمنة عليه.. فالديمقراطية ليست شكلا من إشكال العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم فقط بقدر ما هي أسلوب حياة ونظام مجتمع يتمتع بذلك ديمقراطيا كل إنسان وكل مجتمع وكل مؤسسات أي دولة من الدول ذات التجارب الديمقراطية!

مائة سنة من التحولات!

واعتقد أن مائة سنة مرّت علينا والعرب لا يعرفون من الديمقراطية إلا شكلها واسمها وشعاراتها، فالذين كانوا من الليبراليين المؤمنين بالحريات وصناديق الانتخاب والمجتمع المدني أساءوا إلى الديمقراطية من خلال شراء الأصوات في شوارع المدن والفلاحين في الأرياف.. والذين كانوا من الماركسيين والشيوعيين الاميين استخدموا "الديمقراطية" وهم لم يتنازلوا أبدا عن فلسفة الصراع الطبقي وسجن الحريات وحكم البروليتاريا.. أما الذين انضموا لأحزاب قومية وشوفينية فلقد وجدوا في "الديمقراطية" قناعا مثل كل الأفكار والمصطلحات الجديدة التي استعاروا شعاراتها زورا وبهتانا.. ومن المضحك المبكي، أن تغدو "الديمقراطية"، مطية هي الأخرى للأحزاب الدينية في العشرين سنة الأخيرة، والتي لا يقبل أي منها القبول بالآخر وملح الحريات ولا يؤمن أي عضو فيها بأي تفكير مدني حر!! ولعل في تبلور مخاطر الصحوة الدينية التي أتت بها الحركات الدينية المتشنجة قد خلقت جملة هائلة من الأحزاب والجماعات المذهبية والطائفية في المنطقة وعموم عالمنا الإسلامي، والتي ستؤتي أكلها الصعبة اليوم على زمن التحولات. إن الكثير من المنظرين والساسة والكتاب العرب لم يدرك طبيعة مجتمعاتنا في المنطقة والتناقضات المريعة التي تعيش عليها وكلها تناقضات مسكوت عنها وخلفية عن الظهور بفعل الوازع الوطني.. ولابد أن نعترف بها قبل أن تنفجر، وهي تنفجر بكل مآسيها في أولى التجارب التي يسمولها بالديمقراطية.. ومن الغباء الذي يسيطر على العقليات الثخينة قبول "الديمقراطية" شعارات براقة والإيمان بها وبشكلياتها والأخذ بنتائجها والتشدق بها من دون الاعتراف بأن "الديمقراطية": فقرة فلسفة وظواهر وممارسات تطبيقية هي غريبة الأصول لا تمت إلى تاريخنا ولا إلى تفكيرنا ولا إلى واقعنا بصلة.. فهم يأخذونها مجردة من أصولها ومرجعياتها الأوربية ويحاولون ممارستها بغرابة وتطبيقها على واقع مجرد هو الآخر من تناقضاته ومن دون الاعتراف بتلك التناقضات أبدا.. وعند ذاك ستكتشف هول ما سيحدث من التصادمات وما ينتج عن ذلك من الانشطارات والتمزقات والصراعات الدموية.. ذلك لأن الأغلبية لا تؤمن بالحريات الشخصية، فكيف لها أن تؤمن بالحريات الفكرية والسياسية.

تجارب مختنقة تتشبه بالديمقراطية

وأسأل: هل الديمقراطية تنحصر بقوائم انتخابية وهوس عاطفي ليقال بأن حياتنا غدت بقدرة قادر حرة وديمقراطية؟ هل أنها مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة واحتكارها ومن بعدها ليذهب الشعب إلى الجحيم؟ أم أنها أسلوب عمل ونظام حياة يتربى عليه الإنسان في مجتمعه كي يدرك ضروراته ويدرك طبيعة علاقة المجتمع وكل علاقاته الاقتصادية ونسيجه الثقافي الذي ينتمي إليه بالدولة؟ إن الديمقراطية هي اكبر بكثير من توصيفنا أنها حكم الشعب لنفسه، إذ أنها صيغة تحافظ على حقوق الناس والتعبير عن رأيهم وبالتالي صيرورة إرادتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية المستقلة! إن الديمقراطية ليست مجرد صندوق انتخابي يساق إليه الناس بشتى الطرق والأساليب زرافات ووحدانا أو بقضهم وقضيضهم لكي يدلوا برأي واحد لا يمت إلى حقيقة ما يتطلبه الزمن منهم، بل انه رأي ألزموا به من خلال تعبئة أو تعبئة مضادة.. والديمقراطية تعبير عما يريده الإنسان "– الفرد" في الهيئة الاجتماعية لا عما تحيكه أي كتلة أو تيار أو حزب أو هيئة من أجندات غير سياسية وغير وطنية!! وعليه، فان أي تجربة انتخابية إن لم تمت لروح المواطنة بصلة، ولا تنتمي للمؤسسات بأي اعتبارات، فهي لا تعد بديمقراطية أبدا!!

وأخيرا: من يوصد الأبواب؟

من لم يؤمن بالحريات المسؤولة، ومن لم يؤمن بحرية الأفكار واحترام الرأي وحقوق الإنسان، وبشكل خاص حقوق المرأة والطفل في مجتمعاتنا.. من لم يؤمن بتداول السلطة، من لم يؤمن بالقانون المدني والمساواة بين البشر.. من لم يؤمن بالسلام والحوار وإلغاء الخطوط الحمراء.. من لم يؤمن بقيمة الزمن وقيمة الحياة وقيمة المعاني والأشياء.. من لم يؤمن باستقلالية الإعلام والقضاء والقرار..

من لم يؤمن بتحرر الأوطان وتطور الحياة.. من لم يكف عن التدخل بشؤون الآخرين.. من لم يلغ تدخل رجال الدين في السياسة من لم يلغ من عقليته كل الانتماءات إلا مبدأ المواطنة.. من.. ومن، فهؤلاء جميعا يوصدون الأبواب أمام الديمقراطية. وعندما أتكلم هنا عن العرب، فانا لا استثني بقية الشعوب الأخرى آسيوية وأفريقية والتي تشاركها المحنة نفسها، ولكن بتباين حجم الأبواب الموصدة.